الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

MINISTRY OF AGRICULTURE, RURAL DEVELOPMENT AND FISHERIES

CABINET
Communication and Media Cell

الديوان
خلية الاتصال والإعلام

ملخص الصحافة
Synthes press

الفلاحـــــــة

Agriculture

2026-02-24

تكريم OOREDOO الجزائر من طرف وزير الفلاحة
نظير مساهمتها في الحملة الوطنية لغرس خمسة ملايين شجرة

حظيت مؤسسة Ooredoo الجزائر بتكريم من طرف وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، السيد ياسين المهدي وليد، تقديرًا لمساهمتها الفعّالة في الحملة الوطنية لغرس خمسة ملايين شجرة، التي نُظمت يوم 14 فيفري الماضي عبر مختلف ولايات الوطن. وقد تم هذا التكريم خلال حفل رسمي أُقيم على شرف المشاركين في هذه الحملة.

يأتي هذا التكريم تثمينًا للالتزام الملموس الذي أبدته Ooredoo في هذه العملية البيئية، مساهِمةً بذلك بشكل معتبر في تعزيز الغطاء الغابي والحفاظ على التوازنات البيئية فيها.

ومن خلال مشاركتها في هذه الحملة الوطنية، تؤكد Ooredoo مجددًا التزامها الدائم بحماية البيئة وصون الثروة الغابية الوطنية، في انسجام تام مع جهود الدولة الرامية إلى تعزيز التوازن البيئي وترسيخ أسس التنمية المستدامة.

ساهمت المؤسسة كذلك في إنجاح العملية الأولى لغرس مليون شجرة، والتي نُظمت من طرف وزارة الفلاحة في شهر أكتوبر المنصرم. تجدر الإشارة كذلك إلى أن Ooredoo الجزائر قد قامت بإطلاق برنامجًا متكاملاً لمبادرات التشجير ذات الأثر البيئي المستدام، في إطار سياستها للمسؤولية المجتمعية، والذي شمل عدة ولايات من بينها الطارف، خنشلة، النعامة، بوسعادة، عين الدفلى وتيبازة.

ومن خلال هذا التكريم، تجدد Ooredoo عزمها مواصلة دورها كشريك ملتزم إلى جانب السلطات العمومية في دعم أهدافها البيئية الكبرى، لا سيما تلك المتعلقة بحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة.

مخرجات مجلس الوزراء
outcomes
council of ministers

الجمهورية

الصفحة:

شكلت أهم المحاور خلال اجتماع مجلس الوزراء

توجيهات رئاسية بالتحول إلى السرعة القصوى لتطوير القطاع الفلاحي

- التعاونيات الفلاحية لرفع المردودية وتقليص التكاليف
- الخط المنجمي الشرقي لدعم التنويع الاقتصادي

كهينة حارش

تناول مجلس الوزراء المنعقد أول أمس برئاسة، رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، مجموعة من الملفات بينها، مشروع قانون القضاء العسكري وكذا ملف تحديث ومكننة القطاع الفلاحي، وعروضا تخص متابعة إنجاز مشروع السكة الحديدية المنجمي: خط بلاد الحدبة - واد الكبريت - ميناء عنابة، والمكننة الفلاحية.

حيث صادق مجلس الوزراء، خلال اجتماعه، على مضمون مشروع قانون يتعلق بالقضاء العسكري، يدخل في إطار عصرنة المنظومة القانونية العسكرية، وتكييفها مع الإصلاحات الدستورية والقضائية الشاملة التي تشهدها البلاد، ويضمن تكريس مبدأ التقاضي على درجتين، حيث استحدثت التعديلات (بدءا من القانون 18-14)، مجالس استئناف عسكرية لضمان محاكمة عادلة، حيث يتم استئناف الأحكام الصادرة عن المحاكم العسكرية أمام هذه المجالس.

وتمارس الجهات القضائية العسكرية مهامها تحت رقابة المحكمة العليا، على أن يتولى وزير الدفاع الوطني، السلطات القضائية المنصوص عليها في القانون، وتطبق أحكام القانون على جميع المستخدمين العسكريين والمدنيين التابعين لوزارة الدفاع الوطني، على أن يختص القضاء العسكري بالدعاوى العمومية المتعلقة بالجرائم العسكرية البحتة، وكافة الجرائم التي تمس بأمن الدولة.

في سياق آخر، وبشأن المكننة الفلاحية، أمر رئيس الجمهورية، خلال الاجتماع، بالشروع في تنصيب تعاونيات فلاحية تابعة لمجمع "أغروديف"، تتكفل بكراء العتاد الفلاحي، حيث ستتولى هذه التعاونيات توفير آلات الحرث والحصاد ومختلف الآلات الفلاحية للفلاحين، بنظام الكراء.

كما ستقدم هذه التعاونيات، الخدمات الفلاحية من خلال توفير مختلف الخدمات التقنية والميدانية، لدعم المزارعين في جميع ربوع الوطن، وهذا ما سيرفع من المردودية الفلاحية ويحسّن من انتاجية الأراضي الفلاحية وتقليص تكاليف الإنتاج على الفلاحين.

وحدّد الرئيس عبد المجيد تبون، أجلا لا يتجاوز نهاية شهر مارس المقبل، لاستكمال تنصيب هذه التعاونيات، تزامنا مع الانطلاق المبكر لموسم الحصاد في المناطق الجنوبية، وسيتم ذلك عبر مختلف الولايات، مع مراعاة حجم المساحات المزروعة في كل منطقة. كما شدّد رئيس الجمهورية، خلال اجتماع مجلس الوزراء، على ضرورة "التحرير الفوري" للقطاع الفلاحي من العوائق الإدارية والنزعة البيروقراطية، لضمان فعالية هذه التعاونيات ميدانيا. ومن جهة أخرى وبعد استكمال مشروع خط تندوف – غارا جبيلات- بشار، الذي أشرف رئيس الجمهورية، على بدء تشغيله في الفاتح فيفري الجاري، والذي يعتبر ثالث أكبر منجم في العالم، أمر رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، بضرورة تسريع وتيرة إنجاز مشروع السكة الحديدية المنجمي الشرقي، الذي يربط واد الكبريت بميناء عنابة، والذي يصفه الخبراء بالاستراتيجي والمهم، حيث وجّه السيد الرئيس، تعليمات للمتابعة الميدانية الحثيثة للمشروع، لضمان تنفيذه في أقرب الآجال، معتبرا إياه تحديا وطنيا ذا أولوية قصوى. ويمتد المشروع على مسافة إجمالية تصل إلى 422 كلم، وتتفاوت نسب التقدم فيه، حسب المقاطع، حيث تم التأكيد على اقتراب تسليم مقطع واد الكبريت – جبل العنق، الذي يمتد على مسافة 177 كلم، حيث بلغت نسبة الأشغال في المقطع الاجتنابي لمدينة تبسة حوالي 71 بالمائة حتى يناير الماضي، ويمتد على طول 43 كلم ليربط بين بلديات تبسة وبكارية والعوينات، ومن المتوقع دخوله الخدمة قبل نهاية سنة 2026.

أما مقطع واد الكبريت – دريعة بولاية سوق أهراس الاستراتيجي على طول 30 كلم، فكان من المقرر الانتهاء منه نهاية ديسمبر 2025، أما المقطع الرابع والأخير والذي يربط عنابة ببوشقوف والذي يمتد على طول 54 كلم تعمل عليه شركة "كوسيدار" بوتيرة متسارعة.

وبلغت نسبة الإنجاز الإجمالية لعصرنة الخط المنجمي الشرقي، حوالي 60 بالمائة، حسب تقارير وزارة الأشغال العمومية، كما تجري بالتوازي مع خط السكة الحديدية، أشغال "إنجاز الرصيف المنجمي بميناء عنابة، وهو مخصص لدعم "مشروع الفوسفات المدمج" وتصديره.

ويهدف المشروع، لتأمين نقل الفوسفات والحديد، من المناجم بالشرق الجزائري نحو منشآت المعالجة والموانئ، مما سيخلق آلاف مناصب العمل ويدعم التنويع الاقتصادي.

تحرير قطاع الفلاحة من البيروقراطية

خارطة طريق للتنمية

الجيلالي سرايري

يحظى قطاع الفلاحة الاستراتيجي, بالأولوية ضمن برنامج رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون, الذي يعمل على تحديثه وتطويره من خلال دعم الاستثمار, وتوفير العتاد الفلاحي والبذور والأسمدة, وتقديم الدعم المادي والمعنوي للفلاحين, ووضع حد للبيروقراطية, وهذا ما أكد عليه رئيس الجمهورية خلال ترأسه اجتماع مجلس الوزراء, أول أمس الإثنين.

حيث أكد رئيس الجمهورية, على العمل الميداني. والتحرير الفوري لقطاع الفلاحة من النزعة البيروقراطية التي تبدو متجذرة فيه. وتنصيب تعاونيات للعتاد الفلاحي قبل نهاية شهر مارس. تكون تابعة لمجمع (أغريديف), الذي يشرف على مطاحن الحبوب ومعاصر الزيوت ووحدات التحميص, وله شبكة واسعة ونقاط بيع للمواد الغذائية, مثل العجائن والمصبرات وغيرها.

وسيتم إنشاء هذه التعاونيات في الولايات, حسب المساحة الفلاحية المستغلة, وتقديم الدعم الذي يشمل كراء الجرارات لعمليات القلب والحرث, وآلات الحصاد والدرس وغيرها للفلاحين, كما سيقتني مجمع أغريديف, العتاد الفلاحي المتوفر والمؤهل, من المصنعين المحليين, لتشجيع المنتوج الصناعي الوطني.

وكانت العديد من مناطق الوطن تتوفر على صناعة محترمة للعتاد الفلاحي, منها وحدة صناعة آلات الحصاد في ولاية سيدي بلعباس, ووحدة صناعة الجرارات في ولاية قسنطينة, والتي يجب إعادة الاعتبار لها, من أجل النهوض الحقيقي والقوي بقطاع الفلاحة.

وهناك مبادرة قامت بها تعاونيات الحبوب والخضر الجافة في السنوات الأخيرة, بشرائها للعتاد الفلاحي بما في ذلك الشاحنات, والقيام بعمليات الحرث والحصاد ونقل الحبوب إلى المخازن لصالح الفلاحين المتعاقدين معها, وبالإمكان توسيع هذه العملية, لإنجاح مشروع مكننة قطاع الفلاحة في بلادنا.

وينبغي تنظيم هذه التعاونيات بشكل دقيق, واختيار العاملين فيها والمشرفين عليها بدقة, ووضع شروط صارمة في قانونها الخاص, الذي أمر رئيس الجمهورية, الحكومة بإصداره في القريب العاجل, استعدادا لموسم الحصاد والدرس الذي اقترب أوانه, وخاصة في مناطق الجنوب, علما أن نظام التعاونيات الفلاحية كان يتم العمل به سابقا في الجزائر, وكانت هناك تعاونيات للعتاد الفلاحي, وتعاونيات الخدمات الفلاحية, و تعاونيات الخضر والفواكه, لكنه تم حلها, وهناك عدد من الدواوين الفلاحية مازالت موجودة.

ولاشك أن إنشاء وتنصيب تعاونيات للخدمات الفلاحية, مجهزة بالعتاد الفلاحي, سيعود بمنافع كثيرة على الفلاحة والفلاحين, ويساعد على تطوير القطاع, وزيادة الانتاج وتحسينه, والتخفيف على الفلاحين من الأعباء المالية, والانتظار الطويل لقدوم الآلات الفلاحية, وفي مقدمتها آلات الحصاد والدرس, القليلة العدد والمرتفعة الثمن, والتي تستعمل في الحصاد فقط, مما يعرض إنتاج الحبوب للتلف في بعض الأحيان.

وقد شهدت أسعار الخدمات الفلاحية في السنوات الأخيرة ارتفاعا كبيرا, سواء للجرارات أو الحاصدات, فالسعر حسب الساعة دون النظر إلى المساحة المحروثة أو المحصودة, ومن المنتظر أن تكون الأسعار لدى التعاونيات الجديدة مدروسة وفي متناول الفلاحين, وبإمكان هذه التعاونيات, اقتناء مختلف الآلات الفلاحية الحديثة, وكانت وزارة الفلاحة تستعمل طائرات صغيرة لرش الأدوية في بساتين الحمضيات فما المانع أن تملك هذه التعاونيات طائرات فلاحية لتأجيرها أيضا.

المساهمات
Contributions

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE

الأربعاء 25 فيفري 2026 14:38

الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين يثمن تعليمات رئيس الجمهورية بتنصيب تعاونيات لكراء العتاد الفلاحي

الجزائر - ثمن الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين التعليمات التي أسداها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال اجتماع مجلس الوزراء الذي ترأسه أول أمس الاثنين، والقاضية بتنصيب تعاونيات فلاحية تكون تابعة لمجمع "أغروديف" للتكفل بكراء مختلف الآلات الفلاحية، مع الإسراع في إعداد قانون خاص يؤطر وينظم عمل هذه التعاونيات.

وفي تصريح لـ"وأج"، نوه الأمين الوطني للاتحاد، سليمان ضريبين، بتعليمات رئيس الجمهورية، بالنظر -كما قال- لأهمية العتاد الفلاحي في مختلف مراحل الانتاج الفلاحي في كافة شعبه، معتبرا أن تنصيب تعاونيات فلاحية لكراء مختلف الآلات الفلاحية سيعطي دفعا قويا لمكننة القطاع.

وأضاف السيد ضريبين أن توفير العتاد الحديث يعد عاملا أساسيا لتحسين المردودية من جهة والتقليل من ضياع نسبة من المحصول في شعبة الحبوب، خصوصا خلال عملية الحصاد، لافتا إلى أهمية تأكيد رئيس الجمهورية في اجتماع سابق لمجلس الوزراء على ضرورة رفع المساحة الفلاحية المزروعة إلى 3 مليون هكتار كهدف ينبغي وضعه على رأس الأولويات.

من جانبه، أثنى المدير العام بالنيابة لمجمع "أغروديف"، سليم جنيحي، على التوجيهات التي أسداها رئيس الجمهورية والمتعلقة بتنصيب تعاونيات فلاحية تكون تابعة للمجمع لكراء مختلف الآلات الفلاحية والإسراع في إعداد قانون خاص يؤطر وينظم عمل هذه التعاونيات.

وأضاف ذات المسؤول أن المجمع سيباشر إنشاء تعاونيات جهوية عبر مختلف المناطق المعروفة بإنتاج الحبوب، على غرار الجنوب والهضاب العليا، مع "وضع إطار قانوني وتنظيمي قبل نهاية مارس وبداية أبريل حتى تكون الآليات جاهزة مع انطلاق موسم الحصاد في شهر مايو في ولايات جنوب الوطن ثم خلال يوليو في الولايات الأخرى."

وأشار إلى أن الفلاحين يواجهون سنويا صعوبات في اقتناء أو استئجار المعدات الفلاحية خلال الفترات الحاسمة من الموسم الفلاحي، ما يؤدي إلى تأخر عمليات الحصاد، مبرزا أهمية الإجراء الجديد الذي من شأنه وضع حد لهذه الإشكالية.

للتذكير، كان رئيس الجمهورية قد أمر، خلال اجتماع مجلس الوزراء الذي ترأسه الاثنين المنصرم، بتنصيب تعاونيات فلاحية تكون تابعة لمجمع "أغروديف" للتكفل بكراء مختلف الآلات الفلاحية، مع الاسراع في إعداد قانون خاص يؤطر وينظم عمل هذه التعاونيات.

وشدد السيد الرئيس بالمناسبة على ضرورة وضع هذه التعاونيات في خدمة الفلاحين، عبر كل ربوع الوطن، من أجل رفع مردودية الإنتاج الفلاحي، كما كلف الوزير الأول بالإشراف "عاجلا" على وضع قانون خاص يؤطر وينظم هذه التعاونيات.

علاوة على ذلك، أكد رئيس الجمهورية على ضرورة اقتناء العتاد الفلاحي من قبل مجمع "أغروديف" مما هو مؤهل ومتوفر لدى المصنعين المحليين لهذا النوع من العتاد، مشددا على "أهمية العمل الميداني وتحرير فوري لقطاع الفلاحة من النزعة البيروقراطية التي تبدو متجذرة جدا فيه."

الجمهورية
الصفحة:

الدكتور ديداوي محمد أمين :

الجزائر تعمل على جعل الفلاحة قاطرة استراتيجية

سليمة بوعشرية

تظهر مخرجات اجتماع مجلس الوزراء الأخير, حسب الدكتور ديداوي محمد الأمين, أن قطاع الفلاحة لم يعد مجالا تقليديا للنشاط الاقتصادي، بل أصبح أداة سياسية وورقة سيادية في استراتيجية الدولة لبناء نموذج اقتصادي جديد، أقل هشاشة، وأكثر قدرة على مواجهة التقلبات الخارجية.

ومن خلال القراءة الدقيقة لتوجيهات رئيس الجمهورية, خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد أول أمس الاثنين، يقول المختص في العلوم السياسية, أن الجزائر تشهد تحولا نوعيا, يجعل الفلاحة قاطرة استراتيجية, تعادل في أهميتها قطاع الطاقة، وربما تتفوق عليه في المستقبل القريب من حيث الاستدامة. وأول ملاحظة أساسية تكشفها التوجيهات الرئاسية حسب ديداوي, هي أن الدولة تتعامل مع الفلاحة باعتبارها ملفا أمنيا واقتصاديا في آن واحد, فالأزمات العالمية، من جائحة كورونا إلى الحرب في أوكرانيا، أظهرت هشاشة البلدان التي تعتمد على الأسواق الدولية في تلبية حاجياتها الغذائية, ولهذا تتجه الجزائر إلى سيادة غذائية فعلية, تقوم على الإنتاج المحلي الواسع، خصوصا في شعب الحبوب والزيوت والأعلاف, وهي ليست خيارات تقنية فقط، بل خيارات سياسية, تعزز استقلال القرار الوطني، وتقلل من الضغوط الاقتصادية الخارجية.

وتتمثل الملاحظة الثانية, حسب ذات المختص, في تركيز الدولة على الزراعات الصحراوية الكبرى, وهو ما يعكس إدراكا استراتيجيا, لأهمية الجنوب كمجال حيوي جديد, فالرئيس تبون, يدفع نحو خلق "خزان وطني" للإنتاج الزراعي، عبر مستثمرات ضخمة تعتمد على التقنيات الحديثة، وتوجه إلى الإنتاج الصناعي الواسع، لا الزراعات المحدودة ذات الطابع المحلي, ويشبه هذا التحول, إعادة رسم للخريطة الزراعية للبلاد, عبر تحويل الجنوب من منطقة هامشية إلى محور الإنتاج الوطني, ويترجم ذلك إرادة الدولة في تحقيق تنمية متوازنة, وكسر المركزية التاريخية التي استنزفت الشمال.

أما البعد الثالث في مخرجات اجتماع مجلس الوزراء, فهو ما يمكن تسميته بـ معركة الحوكمة داخل القطاع, عبر الرقمنة الشاملة للعقار الفلاحي، ومراجعة عقود الامتياز، ومحاربة مافيا الأراضي، وكلها إجراءات تتجاوز الطابع الإداري, لتتحول إلى خطوة سياسية, هدفها تحرير الفلاحة من شبكات الريع.

وتسعى الدولة إلى إنهاء مرحلة, كانت فيها الأراضي تمنح بقرارات إدارية بحتة، لتبدأ مرحلة جديدة تقوم على الإنتاج الفعلي, وربط الدعم بنتائج ميدانية, ويمثل هذا التحول انتقالا من "فلاحة الامتياز", إلى فلاحة المسؤولية، وهو ما يشكل شرطا ضروريا لنجاح أي إصلاح حقيقي يضيف محدثنا.

ويتمثل التحول الرابع الذي أكده اجتماع مجلس الوزراء, في اعتماد التكنولوجيا كقاعدة للزراعة الحديثة, عبر السقي الاقتصادي، والمكننة، وتوفير البذور المعتمدة، والخرائط الزراعية، وتطوير البحث العلمي. وتعكس هذه التوجيهات فهما سياسيا, بأن الفلاحة لن تكون رافعة اقتصادية, إلا إذا تحولت إلى نشاط صناعي منظم ومستدام, فالمعركة اليوم ليست فقط مع الطبيعة, بل أيضا مع تقلب الأسواق, ومع الحاجة إلى بناء نموذج إنتاجي منافس في الجودة والكمية.

وأكد الدكتور ديداوي, بأن السياسة

الفلاحية الجديدة, تحمل أيضا بعدا اجتماعيا واضحا؛ إذ أن دعم القدرة الشرائية واستقرار الأسعار, مرتبط مباشرة بحجم وجودة الإنتاج الوطني, لذلك فإن تعزيز الإنتاج الداخلي هو أيضا قرار اجتماعي يهدف إلى حماية المواطن من الاضطرابات الاقتصادية، وتفادي سيناريوهات ندرة المواد الغذائية وارتفاع أسعارها.في المحصلة ختم ديداوي, بأن مخرجات مجلس الوزراء تكشف بأن الدولة تتجه نحو ثورة هادئة في قطاع الفلاحة، ثورة تتداخل فيها الحسابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية, فالفلاحة لم تعد قطاعا تقليديا، بل أصبحت مشروع دولة بأبعاد سيادية، وجبهة مركزية في معركة الجزائر لبناء اقتصاد قوي ومتوازن.

وإذا استمرت الدولة بالوتيرة الحالية في المتابعة الصارمة والتنفيذ الميداني، فمن المتوقع أن يتحول هذا القطاع إلى أحد أهم أعمدة القوة الوطنية خلال السنوات القادمة.

المنيعة

إشادة واسعة بقرار رئيس الجمهورية القاضي تنصيب تعاونيات للعتاد الفلاحي

ثمن مستثمرون في الفلاحة بولاية المنيعة, قرار رئيس الجمهورية, السيد عبد المجيد تبون, المتعلق بإنشاء تعاونيات فلاحية تابعة لمجمع "أغروديف" للتكفل بكراء الآلات الفلاحية الخاصة بالحرث والحصاد ومختلف الخدمات الفلاحية, معتبرين أن هذا القرار يشكل خطوة نوعية من شأنها تعزيز مردودية الإنتاج ودعم المنتجين عبر مختلف مناطق الوطن, لاسيما بالولايات الجنوبية.

وفي هذا السياق, أوضح المستثمر الفلاحي نور الدين فروحات صاحب مزرعة بمنطقة حاسي الطويل ببلدية حاسي القارة, متخصصة في زراعة الحبوب والأعلاف وإنتاج التمور والفواكه وتربية المواشي, أن "إنشاء تعاونيات متخصصة في توفير العتاد الفلاحي من شأنه تعزيز قدرات الإنتاج والتخفيف من الأعباء التي يتكبدها المستثمرون, خاصة في المناطق الصحراوية التي تتميز بشساعة المساحات الزراعية وتباعدها".

وأضاف أن فترة الحصاد تمثل تحديا حقيقيا للمستثمرين, بسبب الحاجة المكثفة لآلات الحصاد والدرس ووسائل النقل, ما يجعل توفيرها عبر تعاونيات منظمة, عاملا حاسما لضمان جمع المحاصيل في الآجال المناسبة وتقليص الخسائر.

وتابع قائلا أن "هذه القرارات تدل على أن السلطات العليا للبلاد, على إطلاع تام ومفصل بانشغالات المزارعين وتسعى دائما للتكفل بها".

من جانبه, اعتبر المستثمر الفلاحي نذير محسن المتخصص في زراعة وتكثيف البذور ببلدية حاسي القارة أن هذه القرارات, تعكس إرادة قوية لمرافقة الفلاحين

ميدانيا, مشيرا إلى أن تمكين المنتجين من كراء العتاد بأسعار مدروسة, سيسهم في تحسين نوعية الإنتاج والتحكم في التكاليف.

كما أكد هشام بورني مستثمر فلاحي متخصص في برنامج تكثيف البذور, أن هذه القرارات جاءت في وقت مناسب, خاصة مع اقتراب موسم الحصاد, مبرزا أن التنظيم المحكم لعملية كراء العتاد وتوفير الخدمات الفلاحية سيمكن من رفع الإنتاج الوطني وتعزيز الأمن الغذائي.

وأجمع هؤلاء على أن تجسيد هذه التعاونيات في الآجال المحددة, مع تأطيرها قانونيا وتنظيميا, سيشكل دعامة أساسية لعصرنة القطاع الفلاحي وتحسين تنافسيته, لاسيما بالمناطق الجنوبية التي تعرف توسعا معتبرا في المساحات المزروعة خلال السنوات الأخيرة.

الوسط EL WASSAT يومية وطنية شاملة

الخبير الاقتصادي أحمد الحيدوسي:

التعاونيات الفلاحية خطوة مهمة لتحقيق الأمن الغذائي

أكد الخبير الاقتصادي أحمد الحيدوسي، على أن السلطات العليا في الجزائر تضع رفع أداء الاقتصاد الوطني ضمن أولوياتها، مبرزا أن قطاع الفلاحة يشكل ركيزة أساسية في المخطط الهادف إلى زيادة الناتج الوطني الخام وتحقيق نسب نمو معتبرة، بالنظر إلى المؤهلات الكبيرة التي يتوفر عليها هذا المجال الحيوي.

أوضح حيدوسي، أمس خلال حلوله ضيفا على الإذاعة، أن القطاع الفلاحي، رغم ما يزخر به من إمكانات، لا يزال يعرف تذبذباً بين فترات الانتعاش والتراجع، مشيرا إلى أن هذا الوضع دفع إلى اتخاذ سلسلة من القرارات خلال اجتماع مجلس الوزراء الأخير برئاسة رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، خاصة ما تعلق بإطلاق مسار إنشاء التعاونيات الفلاحية استناداً إلى نتائج الإحصاء العام للفلاحة المنجز السنة الماضية.

وأبرز الخبير أن نتائج الإحصاء أظهرت جملة من التحديات التي يواجهها الفلاح الجزائري، في مقدمتها محدودية الولوج إلى المعدات الفلاحية الحديثة، وعلى ضوء ذلك، تقرر إنشاء مجلس وطني للمكننة، مع تكليف مجمع الصناعات الغذائية "أغروديف" بتوفير خدمات كراء العتاد لفائدة التعاونيات الفلاحية، في خطوة ترمي إلى تسريع وتيرة عصرنة النشاط الزراعي والرفع من إنتاجيته.

خيار اقتصادي يعزز السيادة الغذائية

وبخصوص طبيعة التوجه نحو التعاونيات، أوضح الدكتور حيدوسي أن هذا الخيار يجمع بين البعدين الاقتصادي والسيادي، معتبراً أنه يشكل توجهاً استراتيجياً تفرضه طبيعة تنظيم القطاع الفلاحي في المرحلة الراهنة.

وأكد المتحدث، أن اعتماد نمط التعاونيات من شأنه تقليص فاتورة استيراد المواد الغذائية التي تتراوح بين 9 و10 مليارات دولار سنوياً، ما يسهم في تعزيز السيادة الغذائية وتحصين الأمن الغذائي الوطني.

وأشار حيدوسي، إلى أن الجزائر تمتلك نحو 40 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، غير أن المساحات المستغلة حالياً لا تتعدى 8,5 مليون هكتار، وهو ما يعكس إمكانات كبيرة للتوسع. كما كشف الإحصاء العام للفلاحة أن عدد المستثمرين في المجال الزراعي يناهز 1,2 مليون مستثمر، يتركز حوالي 70 بالمائة منهم في شمال البلاد، بمساحات تتراوح بين 4 و8 هكتارات لكل فلاح، مقارنة بمستثمري الجنوب الذين تفوق المساحات المخصصة لهم 10 آلاف هكتار.

ولفت المتحدث إلى أن طبيعة المستثمرات في الشمال تجعلها أقرب إلى البستنة الصغيرة منها إلى الاستثمار الزراعي الواسع، بسبب محدودية الإمكانات المالية وصعوبة اقتناء تجهيزات متطورة. في المقابل، تتطلب

الفلاحة العصرية اعتماد التكنولوجيا الحديثة والمكننة والأسمدة بكثافة، وهو ما يجعل من التعاونيات إطاراً عملياً للإنتاج المشترك وتحقيق التكامل بين الفلاحين في مراحل الإنتاج والتسويق، لا سيما في أوقات الأزمات.

نحو تنظيم قانوني جديد للتعاونيات

ورجح الدكتور حيدوسي صدور إطار قانوني جديد ينظم عمل وإدارة التعاونيات الفلاحية قبل نهاية شهر مارس المقبل، تنفيذاً لتوجيهات رئيس الجمهورية، بما يضمن تأطير هذا المسار الاستراتيجي وتعزيز نجاعته ميدانياً، في سياق دعم تحديث القطاع الفلاحي وخدمة أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة.

إيمان لواس

المستثمر
صوت المستثمر الجزائري
يومية وطنية جزائرية

المنيعة: إشادة واسعة بقرار رئيس الجمهورية القاضي بتنصيب تعاونيات للعتاد الفلاحي

ثمن مستثمرون في الفلاحة أمس الثلاثاء بولاية المنيعة قرار رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، المتعلق بإنشاء تعاونيات فلاحية تابعة لمجمع «أغروديف» للتكفل بكراء الآلات الفلاحية الخاصة بالحرث والحصاد ومختلف الخدمات الفلاحية، معتبرين أن هذا القرار يشكل خطوة نوعية من شأنها تعزيز مردودية الإنتاج ودعم المنتجين عبر مختلف مناطق الوطن، لاسيما بالولايات الجنوبية. وفي هذا السياق، أوضح المستثمر الفلاحي نور الدين فروحات صاحب مزرعة بمنطقة حاسي الطويل ببلدية حاسي القارة متخصصة في زراعة الحبوب والأعلاف وإنتاج التمور والفواكه وتربية المواشي أن ''إنشاء تعاونيات متخصصة في توفير العتاد الفلاحي من شأنه تعزيز قدرات الإنتاج والتخفيف من الأعباء التي يتكبدها المستثمرون خاصة في المناطق الصحراوية التي تتميز بشساعة المساحات الزراعية وتباعدها''. وأضاف أن فترة الحصاد تمثل تحديا حقيقيا للمستثمرين بسبب الحاجة المكثفة لآلات الحصاد والدرس ووسائل النقل ما يجعل توفيرها عبر تعاونيات منظمة عاملا حاسما لضمان جمع المحاصيل في الآجال المناسبة وتقليص الخسائر. وتابع قائلا أن ''هذه القرارات تدل على أن السلطات العليا للبلاد على إطلاع تام ومفصل بإنشغالات المزارعين وتسعى دائما للتكفل بها''. من جانبه، اعتبر المستثمر الفلاحي نذير محسن المتخصص في زراعة وتكثيف البذور ببلدية حاسي القارة أن هذه القرارات تعكس إرادة قوية لمرافقة الفلاحين ميدانيا، مشيرا إلى أن تمكين المنتجين من كراء العتاد بأسعار مدروسة سيسهم في تحسين نوعية الإنتاج والتحكم في التكاليف. كما أكد هشام بورتي مستثمر فلاحي متخصص في برنامج تكثيف البذور أن هذه القرارات جاءت في وقت مناسب خاصة مع اقتراب موسم الحصاد، مبرزا أن التنظيم المحكم لعملية كراء العتاد وتوفير الخدمات الفلاحية سيمكن من رفع الإنتاج الوطني وتعزيز الأمن الغذائي. وأجمع هؤلاء على أن تجسيد هذه التعاونيات في الآجال المحددة مع تأطيرها قانونيا وتنظيميا سيشكل دعامة أساسية لعصرنة القطاع الفلاحي وتحسين تنافسيته لاسيما بالمناطق الجنوبية التي تعرف توسعا معتبرا في المساحات المزروعة خلال السنوات الأخيرة.

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 04

تساهم في تحسين الإنتاجية و تقليل التكاليف

التوجه نحو نمط التعاونيات الفلاحية خيار استراتيجي واقتصادي

☐ الفلاحة محور أساسي لزيادة الناتج الوطني الخام

☐ التعاونيات الفلاحية ...حلول مبتكرة لكراء عتاد الفلاحة والمكننة

تمثل التعاونيات الفلاحية احدى الحلول المبتكرة لدعم الفلاحين في الجزائر، حيث توفر إمكانية كراء عتاد الفلاحة والمكننة، مما يساهم في تحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف، في ظل التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي، تبرز أهمية هذه التعاونيات في تعزيز الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وتسهيل وصول الفلاحين إلى المعدات الضرورية لتعزيز الانتاج الزراعي لمختلف المنتوجات الفلاحية، و يرى الخبراء ان التوجه الى مسار التعاونيات الفلاحية تكون تابعة للدولة تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية سيكون بمثابة منعرج حاسم للقطاع الفلاحي.

التعاونيات الفلاحية بين الخيار الاقتصادي والرهان السيادي

ثمن رئيس الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين، الحاج الطاهر بولنوار، قرار رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، القاضي تنصيب تعاونيات فلاحيه تكون تابعة لجمع "أغروديف" للتكفل بكراء مختلف الآلات الفلاحية، مع الإسراع في إعداد قانون خاص يؤطر وينظم عمل هذه التعاونيات.

وقال بولنوار، في اتصال هاتفي مع "الحوار"، إن اعتماد هذا النظام هو شيء ايجابي خاصة في القطاع الفلاحي،لان نظام التعاونيات مهم جدا لتأطير الشعبة والقطاع، كما يجعل المنتجين في قوة تفاوضية أكبر عند اقتناء المواد الأولية والأجهزة أو عند التصدير.

وأضاف، المتحدث ،أن بعض الاقتصاديات المتطورة تعتمد على نظام التعاونيات، فالاتحاد الأوروبي يعتمد بشكل كبير التعاونيات سواء كمؤسسات أو كمنتجين، فهذا النظام يساهم في بيع المنتجات وتصديرها كما يسهل اقتناء الآلات فهو يجعلهم كتلة تفاوضية كبير تسمح بالتصدير وضمان أسعار عالية خاصة في القطاعات الحساسة مثل الفلاحة والإنتاج.

وأكد بولنوار أن قرار الرئيس تبون سيساعد في تنظيم الشعب الفلاحية كما يسهل في اقتناء الآلات والأجهزة بسهولة وبأسعار تنافسية مما يساعد في زيادة الإنتاج لتحقيق الاكتفاء الذاتي والوصول إلى تصدير المواد الفلاحية للمساهمة في الدخل الوطني خارج المحروقات.

كما بارك بولنوار اعتماد نظام التعاونيات في القطاع الإنتاجي عموما وخاصة في قطاع الفلاحية الذي يساهم في تمكين الفلاح من ترقية نشاطه واكتساب شروط المنافسة وقوة في التفاوض عند اقتناء الآلات و الأجهزة والمادة الأولية وعند تصدير المنتجات.

قطاع الفلاحة محور أساسي لزيادة الناتج الوطني الخام

من جهته أكد أستاذ العلوم الاقتصادية، أحمد الحيدوسي أن السلطات العليا في الجزائر تعول بشكل كبير على رفع قدرات الاقتصاد الوطني، مشيراً إلى أن قطاع الفلاحة يمثل محوراً أساسياً ضمن الاستراتيجية المعتمدة لزيادة الناتج الوطني الخام وتحقيق معدلات نمو معتبرة، بالنظر إلى الإمكانات الكبيرة التي يزخر بها هذا القطاع.

وأوضح حيدوسي، في تصريح له على أمواج الاذاعة الوطنية ،أن القطاع الفلاحي، ورغم ما يتوفر عليه من موارد هامة، لا يزال يشهد تذبذباً بين فترات الصعود والهبوط، ما استدعى اتخاذ جملة من القرارات خلال اجتماع مجلس الوزراء الأخير الذي ترأسه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، لاسيما ما تعلق بإنشاء التعاونيات الفلاحية استناداً إلى نتائج الإحصاء العام للفلاحة المنجز السنة الماضية.

التوجه نحو نمط التعاونيات خيار استراتيجي واقتصادي

وأشار الخبير الاقتصادي إلى أن الإحصاء كشف عن صعوبات يواجهها الفلاح الجزائري، أبرزها محدودية الوصول إلى العتاد الفلاحي المتطور، وهو ما دفع رئيس الجمهورية إلى إقرار إنشاء المجلس الوطني للمكننة، إلى جانب تكليف مجمع الصناعات الغذائية "أغروديف" بكراء العتاد لفائدة التعاونيات الفلاحية، بهدف دعم عصرنة النشاط الزراعي.

وفي رده على تساؤل حول ما إذا كانت التعاونيات الفلاحية خياراً اقتصادياً أم أداة سيادية لضمان الأمن الغذائي، اعتبر الدكتور حيدوسي أن التوجه نحو نمط التعاونيات يعد خياراً استراتيجياً واقتصادياً في المرحلة الراهنة، بالنظر إلى خصوصية تنظيم القطاع الفلاحي وطبيعته.

نحو تقليص فاتورة استيراد المواد الغذائية التي تتراوح بين 9 و10 مليارات دولار سنويا

وأكد، ذات الخبير الاقتصادي ، أن هذا المسار من شأنه الإسهام في تقليص فاتورة استيراد المواد الغذائية، التي تتراوح بين "9 و10 مليارات دولار سنوياً" ، ما يعزز السيادة الغذائية ويربح معركة الأمن الغذائي.

وأردف:" الجزائر تتوفر على نحو 40 مليون هكتار صالحة للزراعة، غير أن المساحة المستغلة حالياً لا تتجاوز 8.5 مليون هكتار، ما يعكس وجود هامش كبير للتوسع في النشاط الزراعي."

وأضاف ، "كشف الإحصاء العام للفلاحة أن عدد المستثمرين الناشطين في المجال الزراعي يقدّر بحوالي 1.2 مليون مستثمر، ويتمركز قرابة الـ70 بالمائة منهم في شمال البلاد، حيث تتراوح المساحة المخصصة لكل فلاح بين 4 و8 هكتارات فقط، وهي مساحات محدودة مقارنة بالمستثمرين في الجنوب، الذين لا تقل المساحة المخصصة لكل واحد منهم عن 10 آلاف هكتار."

وأوضح حيدوسي أن غالبية أصحاب المستثمرات في الشمال أقرب إلى نمط البستنة الصغيرة منهم إلى الاستثمار الزراعي الواسع، نظراً لضعف قدراتهم المالية التي لا تسمح باقتناء عتاد متطور.

في المقابل، تتطلب الفلاحة العصرية كثافة في الإنتاج باستخدام التكنولوجيا الحديثة والمكننة والأسمدة، ما يبرز الحاجة الملحة إلى التعاونيات كآلية للإنتاج الجماعي، وتحقيق التكامل بين الفلاحين، سواء في مراحل الزرع والحصاد أو في مجال التسويق، خاصة خلال فترات الأزمات.

كراء مختلف الآلات الفلاحية سيعطي دفعا قويا لمكننة القطاع

من جهته ثمن الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين التعليمات التي أسداها رئيس الجمهورية، والقاضية بتنصيب تعاونيات فلاحية تكون تابعة لجمع "أغروديف" للتكفل بكراء مختلف الآلات الفلاحية، مع الإسراع في إعداد قانون خاص يؤطر وينظم عمل هذه التعاونيات.

ونوه الأمين الوطني للاتحاد، سليمان ضريبين، بتعليمات رئيس الجمهورية، بالنظر -كما قال- لأهمية العتاد الفلاحي في مختلف مراحل الانتاج الفلاحي في كافة شعبه، معتبرا أن تنصيب تعاونيات فلاحية لكراء مختلف الآلات الفلاحية سيعطي دفعا قويا لمكننة القطاع.

وأضاف ضريبين أن توفير العتاد الحديث يعد عاملا أساسيا لتحسين المردودية من جهة والتقليل من ضياع نسبة من المحصول في شعبة الحبوب، خصوصا خلال عملية الحصاد، لافتا إلى أهمية تأكيد رئيس الجمهورية في اجتماع سابق لمجلس الوزراء على ضرورة رفع المساحة الفلاحية المزروعة إلى 3 مليون هكتار كهدف ينبغي وضعه على رأس الأولويات.

الإجراء الجديد سيضع حد لإشكالية استئجار المعدات الفلاحية خلال الموسم الفلاحي

من جانبه، أثنى المدير العام بالنيابة لمجمع "أغروديف"، سليم جنيحي، على التوجيهات التي أسداها رئيس الجمهورية والمتعلقة بتنصيب تعاونيات فلاحية تكون تابعة للمجمع لكراء مختلف الآلات الفلاحية والإسراع في إعداد قانون خاص يؤطر وينظم عمل هذه التعاونيات.

وأضاف ذات المسؤول أن المجمع سيباشر إنشاء تعاونيات جهوية عبر مختلف المناطق المعروفة بإنتاج الحبوب، على غرار الجنوب والهضاب العليا، مع "وضع إطار قانوني وتنظيمي قبل نهاية مارس وبداية أبريل حتى تكون الآليات جاهزة مع انطلاق موسم الحصاد في شهر ماي في ولايات جنوب الوطن ثم خلال حويلية في الولايات الأخرى".

وأشار المتحدث ، إلى أن الفلاحين يواجهون سنويا صعوبات في اقتناء أو استئجار المعدات الفلاحية خلال الفترات الحاسمة من الموسم الفلاحي، ما يؤدي إلى تأخر عمليات الحصاد، مبرزا أهمية الإجراء الجديد الذي من شأنه وضع حد لهذه الإشكالية.

للتذكير، كان رئيس الجمهورية قد أمر، خلال اجتماع مجلس الوزراء الذي ترأسه الاثنين المنصرم، بتنصيب تعاونيات فلاحية تكون تابعة لمجمع "أغروديف" للتكفل بكراء مختلف الآلات الفلاحية، مع الاسراع في إعداد قانون خاص يؤطر وينظم عمل هذه التعاونيات.

وشدد الرئيس بالمناسبة على ضرورة وضع هذه التعاونيات في خدمة الفلاحين، عبر كل ربوع الوطن، من أجل رفع مردودية الإنتاج الفلاحي، كما كلف الوزير الأول بالإشراف "عاجلا" على وضع قانون خاص يؤطر وينظم هذه التعاونيات.

علاوة على ذلك، أكد رئيس الجمهورية على ضرورة اقتناء العتاد الفلاحي من قبل مجمع "أغروديف" مما هو مؤهل ومتوفر لدى المصنعين المحليين لهذا النوع من العتاد، مشددا على "أهمية العمل الميداني وتحرير فوري لقطاع الفلاحة من النزعة البيروقراطية التي تبدو متجذرة جدا فيه".

مصطفى.ق

الأسواق و الاقتصاد الزراعـي
Markets and Agricultural Economy

أوراس

25 :فبراير 2026

مستبعدة القمح الفرنسي.. الجزائر تشتري قمحا بهذا السعر في مناقصة دولية

مريم بوطرة

الجزائر تشتري قمح طحين في مناقصة دولية بسعر بين 259 و260 دولارا للطن، مع استبعاد القمح الفرنسي مجددا.

محصول القمح

أفاد متعاملون أوروبيون أن الديوان المهني للحبوب في الجزائر اشترى قمح طحين في مناقصة دولية أغلقت الثلاثاء، بسعر تراوح بين 259 و260 دولارا للطن شاملا التكلفة والشحن، مع استبعاد القمح الفرنسي مجددا.

ووفق ما نقلته وكالة رويترز، لم تتأكد تقارير تحدثت عن سعر 257 دولارا للطن، فيما بقيت الكميات محل تقديرات أولية.

ورجح المتعاملون أن تكون الجزائر اقتنت عدة مئات الآلاف من الأطنان، مع توقع استئناف المفاوضات الأربعاء بعد توقفها أمس الثلاثاء وقت الإفطار خلال رمضان.

وتشتري الجزائر من مناشئ اختيارية، غير أنهم استبعدوا مجددا القمح الفرنسي، مرجحين توريد حصة معتبرة من منطقة البحر الأسود.

ويأتي ذلك في ظل توتر دبلوماسي بين الجزائر وباريس، أدى إلى شبه توقف مبيعات القمح الفرنسي منذ منتصف 2024.

وحددت المناقصة الشحن خلال ثلاث فترات: من 16 إلى 30 أفريل، ومن 1 إلى 15 ماي، ومن 16 إلى 31 ماي، على أن يسبق الشحن بشهر إذا كان المنشأ من أمريكا الجنوبية أو أستراليا.

وتعكس هذه المعطيات تقييمات المتعاملين، إذ قد تصدر لاحقا تقديرات نهائية للأسعار والكميات.

وللإشارة، كانت الجزائر قد اشترت في مناقصة جانفي نحو 600 ألف طن بسعر يقارب 254 دولارا للطن شاملا التكلفة والشحن.

وفي سياق متصل، توقع تقرير سابق لوزارة الزراعة الأمريكية تسجيل تحسن في إنتاج القمح في الجزائر خلال موسم 2025–2026.

وحسب تقرير وزارة الزراعة الأمريكية، ينتظر أن يبلغ متوسط المردودية 17.8 قنطارا في الهكتار، بزيادة 1.1 قنطار عن الموسم الماضي.

كما توقعت الوزارة أن يصل إجمالي الإنتاج إلى 3.2 مليون طن، بارتفاع قدره 2 مليون قنطار مقارنة بموسم 2024–2025، و5 ملايين قنطار مقارنة بموسم 2023–2024.

تادامسا نيوز

الأربعاء 25 فبراير,2026 12:05

الجزائر تتحرك لتأمين القمح اللين بكميات ضخمة والقمح الفرنسي خارج الحسابات (وكالة)

عبد الناصر حنو

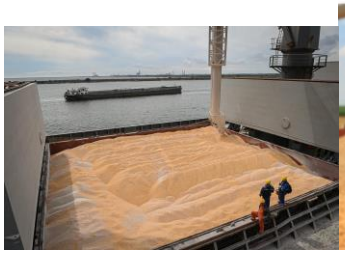

إنتاج وشحن محصول القمح الصورة: (ح/م)

اشترت الجزائر، عبر الديوان الجزائري المهني للحبوب (OAIC) كميات ضخمة من القمح في مناقصة دولية أغلقت أمس الثلاثاء، بأسعار تراوحت بين 259 و260 دولاراً للطن شاملاً تكاليف الشحن. ولم يتضح الحجم النهائي للمشتريات بعد، إلا أن تقديرات أولية للتجار تشير إلى اقتناص مئات الآلاف من الأطنان، وسط توقعات باستمرار المفاوضات اليوم الأربعاء.

حن وتصدير القمح عبر الميناء الصورة: (ح/م(

وتوقفت جولة المفاوضات مؤقتاً مساء الثلاثاء تزامناً مع وقت الإفطار في شهر رمضان المبارك، على أن تُستأنف لاستكمال تقييم العروض المتبقية، وفقًا لوكالة" رويترز ."ورغم أن المناقصة تتيح استيراد قمح الطحين من مناشئ اختيارية، إلا أن التجار يتوقعون أن تستحوذ منطقة البحر الأسود على حصة الأسد من التوريدات.

وأفاد تجار باستمرار استبعاد القمح الفرنسي من المناقصات الجزائرية، نتيجة التوترات الدبلوماسية بين باريس والجزائر التي جمدت المبيعات الفرنسية منذ منتصف 2024، وفق الوكالة ذاتها. وحدّدت الجزائر مواعيد الشحن من المناطق الرئيسية في ثلاث فترات تبدأ من 16 أبريل وتنتهي في 31 مايو المقبل، مع تقديم الموعد شهراً واحداً للمناشئ البعيدة.

هذا، وشهدت أسعار القمح العالمية ارتفاعًا لأعلى مستوى لها في ستة أسابيع، نهاية يناير 2026، مدعومة بموجة الصقيع الشديدة في الولايات المتحدة وروسيا التي تهدد سلامة المحاصيل. وصعد العقد الأكثر نشاطاً للقمح بنسبة 0.4% ليصل إلى 5.31 دولاراً للبوشل، وهو أعلى مستوى يسجله منذ منتصف ديسمبر الماضي، وسط مخاوف من تضرر الحقول المكشوفة.

الجزائر ضمن كبار مستوردي القمح عالميًا

تحتل الجزائر المرتبة الثانية عالمياً بعد مصر في استيراد القمح، لا سيما القمح اللين. وتبلغ نسبة الاستهلاك الفردي سنوياً نحو 100 كيلوغرام، وهو ضعف النسبة في الاتحاد الأوروبي، وثلاثة أضعاف في باقي دول العالم، وتستقطب منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط ثلث مشتريات القمح عالمياً.

صوامع القمح التابعة للديوان الجزائري للحبوب الصورة(Chamsou Newpress) :

وتستورد الجزائر نحو 7.7 مليون طن من القمح سنوياً، ما يجعلها رابع أكبر مستورد للمادة في العالم، بعد مصر 12.1 مليون طن، وإندونيسيا 10.4 مليون طن، تركيا 8.1 مليون طن. ولكنها تعتمد على مصادر تموين متنوعة، منها القمح الفرنسي، والأمريكي، والروسي وغيره. لكن، خلال العامين الأخيرين، انقلبت الأوضاع رأسًا على عقب، فقد تخلّت الجزائر بشكل "شبه نهائي" عن إمدادات القمح الفرنسي، وتحوّلت نحو تنويع مشترياتها من خلال مورّدين آخرين منهم روسيا وأوكرانيا وغيرهم، في ظل تنامي حدة الخلافات السياسية والدبلوماسية مع باريس، والتي انعكست مباشرة على التجارة البينية، لا سيما تجارة الحبوب.

ولعقود طويلة، كانت الجزائر من بين أكبر الدول المستوردة للقمح اللين الفرنسي. وتتعامل الجزائر لتوفير الكميات المطلوبة من القمح مع 20 دولة، بقيمة واردات تتجاوز 2 مليار دولار سنوياً، في مقدمتها فرنسا، بالإضافة إلى روسيا وبولونيا وألمانيا وأوكرانيا والولايات المتحدة وكندا والأرجنتين. لكن، مع تدهور العلاقات مع باريس، "استبعدت الجزائر القمح الفرنسي رغم تنافسيته عالميًا، وفقا لمجلةLa France Agricole ، مرجّحة أن يكون السبب دبلوماسيًا لصالح منتجات منطقة البحر الأسود أو الأرجنتين."

ومع انطلاق موسم الحصاد لعام 2024، قال بونوا بيترمان، رئيس مجلس الحبوب الفرنسي، أن الجزائر لم تستورد أي كميات من القمح اللين الفرنسي حتى الآن. ويرجع ذلك إلى "تجميد العلاقات التجارية" بين البلدين نتيجة الخلافات السياسية التي أثرت سلبًا على التجارة الثنائية.

وتعتبر هذه الخطوة انعكاسًا جديدًا لتدهور العلاقات الثنائية كان قد وقع قبل 3 سنوات أدى لاستبعاد فرنسا من مناقصات القمح الجزائرية لشهور، وقد تعزز هذه الخطوة هيمنة إمدادات البحر الأسود بقيادة القمح الروسي على سوق الاستيراد الضخمة بالبلاد.

رابطhttps://tdms.cc/l4ltk

أخبار الوطن
AKHBAR ELWATANE
شبكة إخبارية جزائرية

إجراءات جديدة لتمييز المستورد عن المحلي

فرق تفتيش لضبط سوق اللحوم

باشرت وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية ، بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري ، حملة رقابية موسعة لوضع حد لبعض الممارسات التي تمثلت في عرض لحوم مستوردة على أنها منتوج محلي .

وجاء هذا التحرك عقب معاينات ميدانية كشفت غياب تمييز واضح بين اللحوم المستوردة وتلك المنتجة محليا ، ما استدعى التنسيق مع المصالح البيطرية عبر الولايات لإرساء آلية دقيقة وموحدة للوسم والدمغ .

ووفقا للتعليمات الصادرة ، تقرر اعتماد نظام دمغ يتيح التفريق البصري بين الذبائح المحلية والمستوردة ، سواء تعلق الأمر بالهياكل التي يفوق وزنها 30 كيلوغراما أو التي تقل عن ذلك ، إضافة إلى اللحوم المقطعة ، حيث يختلف عدد الأختام وطريقة وضعها بحسب مصدر المنتوج .

وأكدت المصالح المعنية ضرورة التطبيق الصارم لهذه الإجراءات على مستوى نقاط الذبح والتوزيع ، مع موافاة الجهات المركزية بتقارير دورية حول مدى الالتزام ، في مسعى لتعزيز الشفافية وحماية المستهلك من أي تضليل .

آمال.ع

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة:11

لفرض الشفافية ووقف التحايل في الأسواق

دمغ مزدوج لتمييز اللحوم المستوردة عن المحلية

في الوقت الذي يواصل سوق اللحوم الحمراء تسجيل تحولات لافتة بفعل تراجع الإنتاج الوطني وارتفاع الأسعار، كثفت السلطات العمومية إجراءاتها الرامية إلى ضبط السوق وضمان تموين منتظم يحمي القدرة الشرائية للمواطن.

حسام حريشان

● بعد أن تجاوز سعر الكيلوغرام الواحد من اللحم المحلي عتبة 3200 دينار في بعض الفترات، لجأت الدولة إلى استيراد كميات معتبرة من اللحوم الحمراء، سواء من إسبانيا أو البرازيل، في محاولة لكبح جماح الأسعار وتحقيق توازن نسبي بين العرض والطلب. غير أن هذه الخطوة، التي كان هدفها الأساسي حماية المستهلك وضمان وفرة المنتوج، كشفت في المقابل عن اختلالات على مستوى بعض القصابات والمراكز التجارية، تمثلت أساسا في غياب تمييز واضح بين اللحوم المستوردة واللحوم المنتجة محليا، ما فتح المجال أمام ممارسات تحايلية مست ثقة المستهلك وأثارت موجة من الشكاوى.

مراسلات رسمية لتعزيز آليات التمييز

وبعد ملاحظة عدم وجود تمييز بصري واضح بين اللحوم المستوردة وتلك المحلية في عدد من محلات الجزارة، تم إصدار مراسلات رسمية إلى مديري المصالح الفلاحية ومصالح التجارة عبر مختلف الولايات، بالتنسيق مع المفتشين الولائيين للمصالح البيطرية، قصد تعزيز آليات التمييز وضمان الشفافية في عرض وتسويق اللحوم.

وتنص الإجراءات الجديدة على إلزامية وضع دمغين متوازيين طوليًا من الكتف إلى الفخذ على لحوم الأغنام المستوردة، عوض دمغ طولي واحد كما كان معمولا به في السابق، إضافة إلى ختمين متوازيين شاقوليا على مستوى الكتف والفخذ. ويهدف هذا الإجراء إلى خلق فارق بصري واضح لا يترك مجالا للالتباس بين اللحم المستورد واللحم المحلي، خاصة بعد تسجيل حالات تم فيها تسويق لحوم مستوردة على أنها منتوج وطني.

ويرى مهنيون أن الإجراء يمثل تحولا مهما في مسار تنظيم السوق، إذ لم يعد الأمر مقتصرا على الوثائق الإدارية أو الفواتير، بل أصبح التمييز واضحا على مستوى الذبيحة نفسها، ما يسهل مهمة الرقابة ويمنح المستهلك مؤشرا مباشرا حول مصدر اللحم المعروض للبيع.

وكانت السلطات قد اعتمدت، خلال الفترة الأخيرة، على خيارين أساسيين لدعم السوق: استيراد اللحوم المجمدة، خاصة من البرازيل، واستيراد عجول حية من إسبانيا وذبحها على مستوى المذابح الوطنية. وقد ساهم هذا التوجه في تعزيز وفرة المنتوج وتخفيف الضغط الذي كان مسجلا على اللحم المحلي، خصوصا في المواسم التي يرتفع فيها الطلب.

غير أن هذه المساعي اصطدمت بسلوكيات انتهازية من طرف بعض التجار، الذين حاولوا استغلال الظرف لتحقيق أرباح إضافية بطرق غير مشروعة. فمن بيع اللحوم البرازيلية على أساس أنها إسبانية، إلى تسويق اللحوم الإسبانية على أنها محلية، رغم الفارق في السعر، تتجدد مظاهر الغش في سوق يفترض أن تحكمه قواعد المنافسة النزيهة واحترام حق المستهلك في المعلومة.

وفي هذا السياق، حذرت جمعيات حماية المستهلك من استمرار بعض الممارسات التي تمس بشفافية السوق، داعية إلى تشديد الرقابة الميدانية وتكثيف الحملات التحسيسية لفائدة المواطنين.

شكاوى متزايدة حول التلاعب بالأسعار

وأكد حمزة بلعباس، عضو جمعية حماية المستهلك بولاية تيبازة، أن عددا معتبرا من الشكاوى المسجلة خلال الفترة الأخيرة يتعلق بالتلاعب بالأسعار، سواء عبر وجود فرق بين السعر المشهر والسعر الذي يحتسب فعليا عند الدفع، أو من خلال عدم توضيح نوع اللحم المعروض.

حمزة بلعباس

لعياضي حسام الدين

وأشار المتحدث إلى تسجيل حالات يتم فيها وضع الميزان في مكان غير ظاهر للزبون، ما يفتح المجال أمام احتمال التلاعب في الوزن، داعيا المستهلكين إلى الإصرار على رؤية عملية الوزن والتأكد من مطابقة السعر المعلن مع السعر الفعلي.

ولم ينف بلعباس تلقي شكاوى بشأن بيع لحوم مستوردة على أنها محلية، موضحا أن بعض التجار يستغلون كون الخروف المستورد يذبح داخل الجزائر لتسويقه كلحم محلي، رغم أن مصدره الأصلي أجنبي. وأضاف أن هذا الخلط المتعمد بين مكان الذبح وبلد المنشأ، يشكل تضليلا للمستهلك ومخالفة صريحة للقوانين المنظمة للنشاط التجاري.

فوارق بين الأنواع.. واستغلال لغياب الوعي

أما بخصوص لحم البقر، فأوضح المتحدث أن هناك فروقا واضحة بين الأنواع المستوردة، حيث يأتي اللحم البرازيلي غالبا في علب كرتونية ويكون مجمدا، بينما يصل اللحم الإسباني في أكياس ويعرض طازجا نسبيا. غير أن بعض التجار يستغلون عدم إلمام بعض المستهلكين بهذه الفوارق لبيع اللحم الأقل سعرا على أساس أنه أعلى جودة، وبأسعار قد تتراوح بين 1600 و1700 دينار للكيلوغرام، في حين أن سعره الحقيقي أقل بكثير.

كما انتقد طريقة عرض الأسعار لدى بعض الجزارين، حيث يتم وضع سعر موحد للحم البقري دون التفريق بين القطع، رغم اختلافها من حيث الجودة والقيمة التجارية، ما يؤدي إلى مفاجأة الزبون بسعر أعلى عند اختيار أجزاء توصف بالممتازة.

وطالب بلعباس بضرورة الفصل الواضح بين اللحم المحلي والمستورد داخل المحل نفسه، مع تحديد بلد المنشأ بشكل صريح وكتابة نوع اللحم على كل قطعة، إضافة إلى الدعوة لعدم شراء اللحم المفروم الجاهز مسبقا وضرورة فرمه أمام الزبون لتفادي خلطه بقطع أقل جودة.

رقابة بيطرية وتحاليل مخبرية

من جهته، أكد لعياضي حسام الدين، عضو منظمة حماية المستهلك، أن الإجراءات الاستباقية التي تم اتخاذها هذه السنة فيما يخص استيراد اللحوم الحمراء؛ ساهمت في وفرة العرض واستقرار الأسعار، مشيرا إلى أن اللحوم المستوردة تخضع لرقابة بيطرية صارمة على مستوى الموانئ والمذابح، إضافة إلى تحاليل مخبرية قبل تسويقها.

وأوضح أن هذه التدابير عززت ثقة شريحة واسعة من المواطنين، خاصة بعد الجدل الذي كان يثار في السنوات الماضية حول مصدر اللحوم المستوردة وطريقة ذبحها، غير أنه أقر في المقابل بتسجيل حالات تحايل، سواء لدى بعض الجزارين أو بعض المطاعم التي تعرض لحوما مستوردة على أنها محلية، وهو ما يندرج قانونا ضمن الغش والتدليس وعرض منتوج ببيانات غير مطابقة.

وكشف المتحدث عن تلقي العديد من الشكاوى عبر مكاتب المنظمة وتطبيقاتها الرقمية، مؤكدا أنه يتم تحويلها إلى مصالح الرقابة المختصة ومتابعتها، مع التأسيس كطرف مدني عند تسجيل مخالفات جسيمة.

وتمثل الإجراءات الجديدة المتعلقة بالدمغ المزدوج؛ خطوة مهمة في اتجاه تنظيم أفضل للسوق، غير أنها تبقى بحاجة إلى مرافقة فعلية عبر رقابة ميدانية مستمرة وتطبيق صارم للقوانين الردعية ضد المخالفين، فالسوق، مهما توفرت فيه الآليات التنظيمية، يبقى عرضة للتجاوزات ما لم تتعزز ثقافة الاستهلاك الواعي ويؤدي كل طرف دوره، من تاجر يحترم أخلاقيات المهنة، إلى مستهلك يطالب بحقه في المعلومة، وصولا إلى إدارة رقابية تسهر على تطبيق النصوص القانونية دون تهاون.

ح.ح

الشعب
يومية وطنية اخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة: 07

رئيس الفدرالية الوطنية لمربي الدواجن.. علي بن شايبة لـ"الشعب":

سوق اللحوم البيضاء.. وفرة تتنافس النوعية

■ استعداد مسبق لتغطية الطلب المتزايد طيلة الشهر الفضيل

أكد رئيس الفدرالية الوطنية لمربي الدواجن، علي بن شايبة، أن الأسواق الوطنية تشهد خلال شهر رمضان وفرة معتبرة في مختلف منتجات شعبة الدواجن، سواء تعلّق الأمر باللحوم البيضاء أو بيض الاستهلاك، مشيرا إلى أن هذه الوفرة تزامنت مع استقرار في الأسعار وجعلتها في متناول المستهلك الجزائري.

هيام لعيون

أوضح المتحدّث أن وفرة الإنتاج المسجّلة حاليا تعكس جاهزية المربين واستعدادهم المسبق لتغطية الطلب المتزايد الذي يميز هذا الشهر الفضيل، حيث يرتفع الإقبال بشكل ملحوظ على اللحوم البيضاء والبيض باعتبارهما من المواد الأساسية على موائد العائلات الجزائرية.

وفيما يخصّ بيض الاستهلاك، أشار بن شايبة إلى أن سعره على مستوى المنتج يقدّر بحوالي 400 دينار للطبق في البيع بالجملة، في حين يصل في التجزئة إلى نحو 450 دينارا، ما يجعل سعر البيضة الواحدة يتراوح في حدود 15 دينارا. واعتبر أن هذه الأسعار تبقى مستقرة ومعقولة مقارنة بفترات سابقة شهدت بعض التذبذب نتيجة عوامل مرتبطة بكلفة الإنتاج.

أما بالنسبة للحوم البيضاء الطازجة، فأكد أن أسعارها تتراوح حاليا بين 380 و400 دينار للكيلوغرام، وهو مستوى سعري يعكس توازنا بين العرض والطلب في السوق الوطنية، ويضمن في الوقت ذاته هامشا مقبولا للمربين يمكنهم من مواصلة نشاطهم في ظروف عادية.

وأشار رئيس الفدرالية إلى أن استقرار السوق يعود إلى عدة عوامل، من بينها وفرة الإنتاج الوطني، وتنظيم عملية التسويق، إضافة إلى التنسيق بين مختلف الفاعلين في الشعبة لضمان تموين منتظم للأسواق عبر مختلف ولايات الوطن.

وقال في السياق، أن المؤشرات الحالية تبعث على الارتياح، سواء من حيث وفرة المنتوج أو من حيث استقرار الأسعار، داعيا المستهلكين إلى الاطمئنان بخصوص تموين السوق خلال ما تبقى من شهر رمضان.

بداية رمضان.. الاستثناء

وضمن هذا الإطار أوضح بن شايبة، أن شهر رمضان يعرف تقليديا بارتفاع ملحوظ في الطلب على مختلف أنواع اللحوم، خاصة اللحوم البيضاء، وهو ما ينعكس عادة على الأسعار. لكن هذه المرة الاستقرار السمة التي خيمت على الأسواق ولم يسجّل أي التهاب في الأسعار.

وفي هذا السياق، شدّد محدثنا على أن تكلفة الإنتاج عرفت مؤخرا ارتفاعا ملحوظا، ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة أسعار الأعلاف، التي تتجاوز لدى الخواص 8.000 دينار للقنطار. وذكر بأن الأعلاف تمثل ما يقارب 70 بالمائة من إجمالي تكلفة الإنتاج لدى مربي الدواجن، ما يجعل أسعار اللحوم البيضاء مرتبطة بشكل مباشر بتقلبات سوق الأعلاف.

ومن جهة أخرى، أبرز رئيس الفدرالية أن قانون العرض والطلب يبقى العامل الحاسم في تحديد الأسعار. ففي الأيام الأربعة أو الخمسة الأولى من شهر رمضان، يكون الطلب مرتفعا جدا نتيجة إقبال المواطنين على اقتناء كميات معتبرة من اللحوم البيضاء لتخزينها أو تحضيرها ضمن برنامجهم الغذائي للشهر الفضيل. غير أن هذا الطلب يبدأ في التراجع تدريجيا بعد الأيام الأولى، مع اكتفاء العديد من العائلات بما اقتنته في البداية.

تراجع أسعار الدجاج

وكشف بن شايبة أنه مع حلول اليوم السادس من شهر رمضان، سجلت أسعار الدجاج في أسواق الجملة تراجعا يقدر بحوالي 30 دج للكيلوغرام مقارنة باليوم الأول من الشهر، وهو ما يعكس عودة التوازن التدريجي إلى السوق.

وأبرز في السياق أن السوق يعرف حاليا حالة من الاستقرار، سواء من حيث وفرة المنتوج أو من حيث الأسعار، مع توقع استمرار هذا الاستقرار طيلة شهر رمضان الفضيل، بما يضمن تموينا منتظما وأسعارا تبقى في متناول المستهلك الجزائري. وفي السياق، أكد ، بن شايبة أن استقرار سوق اللحوم البيضاء خلال شهر رمضان لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتيجة جملة من الإجراءات الاستباقية والإستراتيجية التي اتخذتها الجهات الوصية، وعلى رأسها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، بالتنسيق مع مختلف الفاعلين في الشعبة.

تشكيل مخزون استراتيجي

وأوضح المتحدث أن مجمعا عموميا «أوناب" قام، قبل حلول شهر رمضان بأشهر، بتكوين مخزون معتبر من اللحوم البيضاء تحسبا لارتفاع الطلب خلال الشهر الفضيل. وهدف هذا الإجراء، ضبط السوق والحفاظ على استقرار الأسعار، من خلال التدخل عند الحاجة وضخّ الكميات المخزنة تدريجيا لتفادي أي اضطراب في التموين. وأشار إلى أن هذه السياسة الاستباقية مكّنت من تشكيل احتياطي معتبر، ساهم لاحقا في مرافقة السوق خلال فترة الذروة، وضمان وفرة المنتوج عبر مختلف الولايات.

وفي السياق ذاته، بين بن شايبة أن استيراد كميات كبيرة من اللحوم الحمراء قبل وخلال رمضان ساهم بدوره في تخفيف الضغط على اللحوم البيضاء. فتوفر اللحوم الحمراء بأسعار معقولة يساعد في تحقيق نوع من التوازن في الطلب، ما ينعكس إيجابا على استقرار أسعار اللحوم البيضاء.

اتفاقية ثلاثية لدعم المربين

أما على مستوى الفدرالية الوطنية لمربي الدواجن، فأكد المتحدث أنه تمّ في بداية السنة إمضاء اتفاقية ثلاثية مع مجمع "أغرولوغ" (Agrulog)، وتهدف هذه الاتفاقية إلى بيع الكتاكيت لمربي الدواجن بسعر 80 دينارا.ط، مع توفير الأعلاف بأسعار معقولة لفائدة المربين وقيام المربين بتربية الدواجن لفائدة المذابح التابعة للمجمع ذاته . وأوضح أن المنتوج المتحصّل عليه من هذه العملية تمّ تخزينه مسبقا تحسبا لشهر رمضان، حيث تم تكوين مخزون كبير من اللحوم البيضاء المجمّدة.

وخلال شهر رمضان، تمّ ضخّ هذا المخزون تدريجيا في الأسواق بسعر 330 دينارا للكيلوغرام بالنسبة للحوم المجمدة، وهو ما ساهم بشكل مباشر في دعم القدرة الشرائية للمواطنين وتعزيز وفرة المنتوج.

مبادرة "من المنتج إلى المستهلك"

وأضاف بن شايبة أن الفدرالية شاركت، للسنة الرابعة على التوالي، في أسواق "الرحمة" خلال شهر رمضان، في إطار مبادرة تضامنية تحت شعار "من المنتج إلى المستهلك". وقد تم إشراك المربين المنخرطين في الفدرالية لبيع منتجاتهم مباشرة للمستهلكين بأسعار الجملة، سواء تعلّق الأمر ببيض الاستهلاك أو اللحوم البيضاء، وذلك عبر عدة ولايات من الوطن.

وذكر ذات المتحدث أن مجموع هذه الإجراءات. من تكوين مخزون استراتيجي، واستيراد اللحوم الحمراء، وإبرام اتفاقيات دعم المربين، والمشاركة في أسواق الرحمة. ساهمت بشكل إيجابي في تحقيق وفرة حقيقية للمنتوج وضمان استقرار الأسعار خلال شهر رمضان، بما يخدم مصلحة المستهلك ويحافظ في الوقت ذاته على استمرارية نشاط المربين.

وأكد رئيس الفدرالية، أن توقعات الفدرالية بخصوص شهر رمضان الفضيل تبقى إيجابية، سواء من حيث وفرة المنتوج أو استقرار الأسعار، مشدّدا على أن اللحوم البيضاء وبيض الاستهلاك مواد أساسية وواسعة الاستهلاك لدى العائلات الجزائرية، ويجب أن تبقى متوفرة بالكميات اللازمة ليس فقط خلال رمضان، بل على مدار السنة.

وتتوقّع الفدرالية أن تكون سنة 2026، مستقرة من حيث الإنتاج والأسعار، على غرار ما تم تسجيله في فترات الاستقرار السابقة، مع الإقرار بإمكانية حدوث تذبذبات ظرفية كما جرت العادة في بعض المواسم، غير أنها تبقى محدودة ومؤقتة. وأشار رئيس الفدرالية إلى أن سنة 2025، عرفت فائضا كبيرا في الإنتاج، ما أدى إلى تراجع أسعار الدجاج الحي إلى أقل من 200 دج للكيلوغرام، وانخفاض سعر اللحوم البيضاء إلى ما بين 260 و280 دينارا للكيلوغرام. وهو وضع وصفه بالصعب بالنسبة للمربين.

دعوة لتفعيل التخزين

وفي هذا الإطار، دعا بن شايبة السلطات الوصية، وعلى رأسها وزارة الفلاحة ووزارة التجارة، إلى استغلال فترات الوفرة والفائض في الإنتاج لتكوين مخزون استراتيجي، سواء لدى القطاع العمومي أو الخواص، باعتبار أن الخواص يمثلون النسبة الأكبر من الطاقات الإنتاجية في الشعبة.

وأكد أن تفعيل آلية التخزين بشكل منظم سيمكن من التدخل في فترات الذروة أو عند ارتفاع الأسعار، وضبط السوق بطريقة فعّالة تحمي المربي والمستهلك في آن واحد. وقال بن شايبة أن أسعار بيض الاستهلاك عرفت منذ ذلك سنة 2025 تراجعا ملحوظا يقدر بحوالي 20 بالمائة، إذ انخفضت من حوالي 500 دج للصفيحة إلى نحو 400 دج حاليا، ما يعكس عودة التوازن التدريجي للسوق.

وأكد في السياق، أن شعبة الدواجن تمثل مكسبا حقيقيا للدولة الجزائرية، سواء من حيث ضمان الأمن الغذائي أو توفير منتوج واسع الاستهلاك بأسعار معقولة. وشدّد على ضرورة مواصلة مرافقة المربين، وتفعيل آليات ضبط الشعبة من القاعدة إلى القمة، حفاظا على استقرار السوق واستدامة النشاط.

وخلص محدثنا إلى القول أن المؤشرات الحالية تبعث على التفاؤل، بوجود إنتاج وافر، وأسعار معقولة، واستقرار عام في السوق، مع الأمل في أن تشهد سنة 2026 تعزيزا أكبر لآليات التنظيم والتخزين والتصدير، بما يخدم الشعبة والاقتصاد الوطني ككل.

الفجر
www.al-fadjr.com
يومية وطنية اخبارية
الصفحة: 05

كل المزارع القائمة تركز على إنتاج الحليب

الجزائر تعاني عجزا في مزارع تربية الأبقار الموجهة للذبح

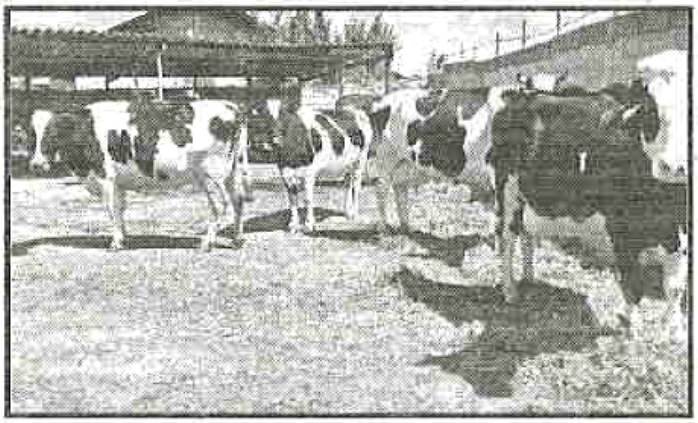

■ كشف عضو المجلس المهني المشترك للحوم، فاتح عفريت أن الجزائر تعاني من غياب المزارع المتخصصة في تربية الأبقار الموجهة للذبح، إذ يتم حاليًا الاعتماد بشكل شبه كامل على إنتاج الألبان، وهذا النقص حسبه يؤثر سلبًا على السوق المحلية للحوم.

أكد فاتح عفريت، في حديثه للقناة الإذاعية الثالثة، أمس، أن كل المزارع القائمة تركز على إنتاج الحليب، وهذا التخصص الأحادي يعيق نمو قطاع اللحوم بشكل مستقل، واليوم، يعتمد إنتاج البروتين الحيواني بشكل أساسي على استبعاد أبقار الألبان أو العجول الصغيرة من نفس السلالات، مما يحد من الجودة والكمية المتاحة، وهذا التداخل بين الإنتاج والاستهلاك يؤثر سلبا على المردودية الإجمالية، داعيا إلى الفصل بين إنتاج الألبان وإنتاج اللحوم الحمراء، مطالبا بتبني النموذج الدولي الذي يجعل تربية الأبقار، المخصصة حصراً لصناعة اللحوم، نشاطاً مستقلاً وفعالاً.

وأشار المسؤول إلى أنه في الدول الرائدة في شعبة تربية الحيوانات، تتميز القطاعات بوضوحها، فلإنتاج اللحوم معاييره الخاصة، وسلالاته، وقنوات توزيعه، أما في الجزائر، فلا يزال هذا النموذج بحاجة إلى تطوير لتلبية الاحتياجات المتزايدة للمستهلكين، لذلك، ثمة حاجة إلى حلول لإعادة هيكلة الشُعبة.

وقد قدّم عضو المجلس المهني المشترك للحوم، في هذا الصدد، مقترحات لتعزيز إنتاج اللحوم بهدف الخروج من هذا الوضع، وهي إجراءات عملية تسمح بإعادة هيكلة القطاع بشكل مستدام، ودعا أولاً السلطات العامة إلى تخصيص دعم مالي محدد لتربية سلالات الأبقار، على غرار الدعم المقدم لمنتجي الحليب الخام. ويرى أن هذا الدعم المالي ضروري لتشجيع الفلاحين على تطوير هذا النشاط الذي لا يزال غائباً، ولضمان استثماراتهم. علاوة على ذلك، يدعو الخبير إلى فصل واضح بين إنتاج الألبان وإنتاج اللحوم الحمراء. ويوصي بتبني النموذج الدولي الذي يجعل تربية الأبقار، المخصصة حصراً لصناعة اللحوم، نشاطاً مستقلاً وفعالاً.

وأشار الى ضرورة تحديث الهياكل القائمة من خلال تشجيع إنشاء مراكز تسمين مكثفة وتعاونيات متخصصة، وتُعد هذه الخطوة - حسبه-أساسية لتقليل الاعتماد على واردات الماشية الحية وتحقيق استقرار الأسعار في السوق المحلية.

في سياق آخر، أكد فاتح عفريت أنه رغم هذه التحديات، يُمثل هذا القطاع فرصة اقتصادية حقيقية، داعيا المستثمرين الشباب لاغتنام هذه الفرصة. ويرى المتحدث أن إنتاج الماشية للذبح يُعدّ مجالاً واعداً واستراتيجياً، مؤكدا أن السيادة الغذائية للجزائر ستعتمد بالضرورة على إقامة صناعة لحوم حقيقية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي. ■ ق.ج

مجال التعاون الثنائي
Area of bilateral cooperation

الأربعاء 25 فبراير,2026 21:26

الفلاحة والطاقة والصيدلة: ثلاثية التعاون الجزائري-البلجيكي تعود بقوة

سيد علي أمين

تشهد العلاقات الجزائرية–البلجيكية خلال المرحلة الراهنة إعادة تموضع تدريجية ضمن مقاربة اقتصادية أكثر براغماتية، تتجاوز الطابع الدبلوماسي التقليدي نحو البحث عن شراكات استثمارية ذات مضمون إنتاجي. فبلجيكا، باعتبارها أحد الفاعلين الصناعيين واللوجستيين المهمين داخل الاتحاد الأوروبي، تمثل بوابة اقتصادية ذات وزن داخل السوق الأوروبية الموحدة، فيما تسعى الجزائر إلى استقطاب استثمارات أوروبية قادرة على نقل التكنولوجيا وتعزيز القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات.

التقارب بين البلدين يستند إلى قاعدة مصالح متقاطعة؛ فالجزائر تعمل على تحسين مناخ الأعمال وتفعيل قانون الاستثمار الجديد بما يتضمنه من ضمانات وتحفيزات جبائية، في حين تبحث الشركات البلجيكية عن أسواق مستقرة في جنوب المتوسط تتيح فرص توسع صناعي وتجاري في سياق التحولات الجيو-اقتصادية الأوروبية. ويبرز في هذا الإطار اهتمام مشترك بقطاعات الفلاحة والصناعات الغذائية، والطاقة التقليدية والمتجددة، والصناعة الصيدلانية، إضافة إلى مجالات اللوجستيك والموانئ حيث تمتلك بلجيكا خبرة متقدمة.

اقتصادياً، يمكن للعلاقات الثنائية أن تتطور على ثلاثة محاور مترابطة: أولاً، توطين مشاريع صناعية مشتركة تستهدف السوق المحلية والتصدير نحو إفريقيا؛ ثانياً، شراكات في مجال الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر في ظل التحول الطاقوي الأوروبي؛ وثالثاً، تعزيز التعاون في الصناعات ذات الكثافة التكنولوجية، بما ينسجم مع مسعى الجزائر لتنويع نسيجها الصناعي.

كما أن إنشاء آليات مؤسساتية دائمة، على غرار مجلس أعمال مشترك، من شأنه أن يضفي طابعاً أكثر انتظاماً على التعاون الاقتصادي، ويمنح القطاع الخاص دوراً محورياً في دفع العلاقات نحو نتائج ملموسة. فالتحدي الحقيقي لا يكمن في إعلان النوايا، بل في تحويل التقارب السياسي إلى استثمارات فعلية ومشاريع قابلة للقياس من حيث الأثر الاقتصادي ومناصب الشغل. في المحصلة، تبدو العلاقات الجزائرية–البلجيكية مرشحة لمرحلة جديدة عنوانها الشراكة الاقتصادية المتوازنة، خاصة إذا ما تم استثمار الموقع الجغرافي للجزائر كبوابة نحو إفريقيا، والخبرة الصناعية واللوجستية البلجيكية كرافعة للاندماج في سلاسل القيمة الأوروبية

رابط دائم : https://tdms.cc/z2615

الأخبـــــــار الجهويـــــــة
Regional news

الشعب
يومية وطنية إخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة: 09

تنفيذا للاستراتيجية الوطنية لتكريس الأمن الغذائي

المسيلة.. تسوية نهائية لملفات استصلاح الأراضي

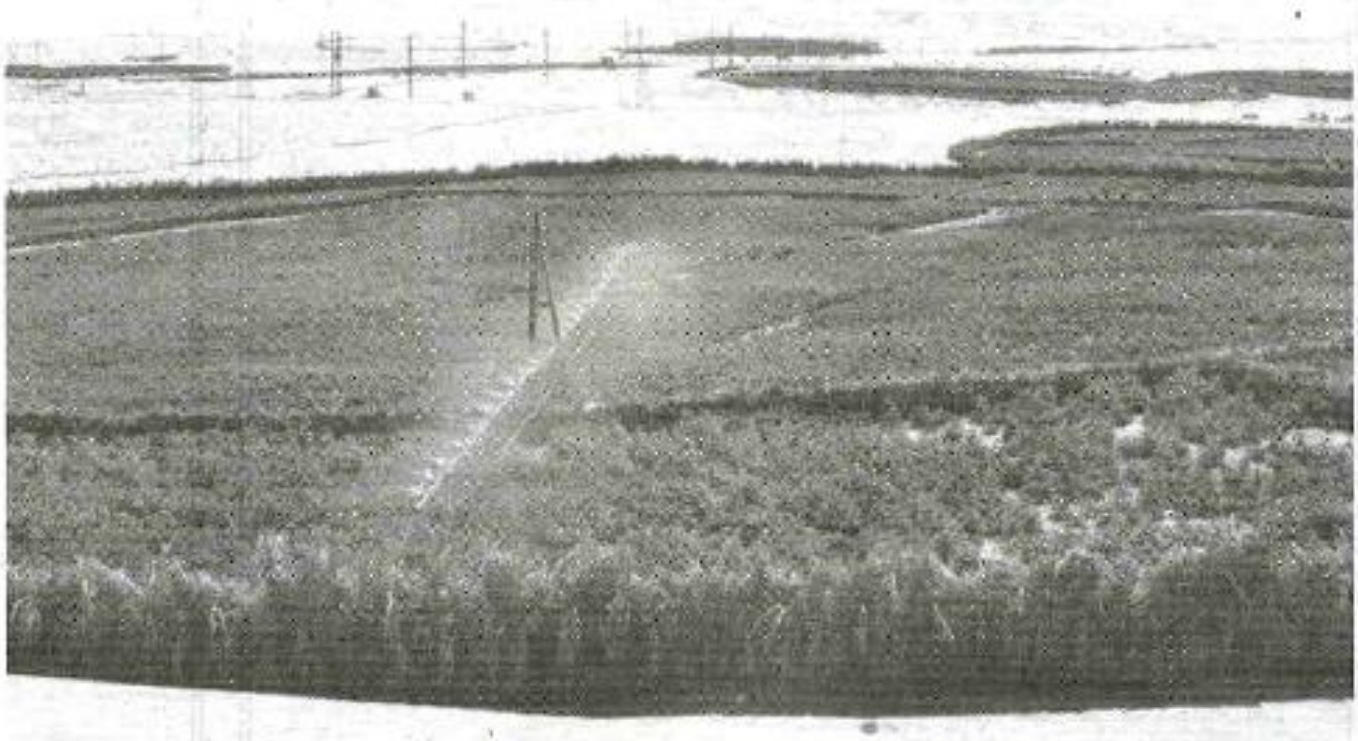

تشهد ولاية المسيلة حركية فلاحية متسارعة تقودها المصالح الفلاحية، تتوزع بين مرافقة تقنية ميدانية لرافقة منتجي الحبوب في مختلف مراحل نمو المحصول، وإجراءات إدارية تهدف إلى التسوية النهائية لملفات استصلاح الأراضي وتطهير العقار الفلاحي، تنفيذاً للاستراتيجية الوطنية الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي.

المسيلة: عامر ناجح

أصدرت المديرية الولائية للديوان الوطني للأراضي الفلاحية بالمسيلة إعلانا هاما، دعت فيه المستفيدين من قرارات المنح على سبيل مطابقة الأراضي الفلاحية المستصلحة إلى ضرورة التحرك العاجل لاستكمال ملفاتهم، في خطوة حاسمة لتنظيم الملكية العقارية الفلاحية، وذلك في إطار تنفيذ مخرجات اجتماع اللجنة الولائية المنعقد شهر ديسمبر الماضي.

ويتوجب على الفلاحين، سواء الذين وقّعوا دفتر الشروط أو الذين لم يوقّعوا بعد، التقرب من الخبراء الذين أعدوا وثائق القياس غير المؤشر عليها من طرف مديرية مسح الأراضي.

ويهدف هذا الإجراء، حسب ذات المصالح، إلى إيداع الوثائق لدى مصالح الحفظ العقاري للتأشير عليها، قبل تقديمها إلى مديرية أملاك الدولة لتحرير عقود الامتياز النهائية لفائدة الفلاحين.

ومن جانب آخر، كثّفت الخلية العملياتية لمتابعة الأنشطة الفلاحية ما بعد البذر على مستوى الغرفة الفلاحية خرجاتها الإرشادية عبر مختلف المناطق الفلاحية، على غرار زيارة منطقة "العشلة" ببلدية المعاريض، ومنطقة "بئر هني" ببلدية الخبانة (منطقة الشط)، حيث تمّ رفع عدة توصيات تقنية هامة من قبل الخبراء، تمحورت حول نقاط مفصلية لضمان وفرة المحصول.

ومن بين التوصيات المقدمة، استعمال المكافحة الكيميائية والشروع في محاربة الأعشاب الضارة في توقيتها المناسب لمنح المنافسة الغذائية للمحصول، إضافة إلى الاستعمال العقلاني للأسمدة الآزوتية، مع التأكيد على ضرورة إضافتها وفق الاحتياجات الفعلية والمراحل الفينولوجية لنمو النبتة.

كما شدّد المختصون على أهمية مراقبة محتوى التربة من الرطوبة، وضبط عمق وكثافة البذر لضمان نمو متوازن، ويعد الالتزام الصارم بهذه المعايير التقنية، إلى جانب تسوية الوضعية القانونية للأراضي عبر عقود الامتياز، حسب ذات المصالح، القاعدة الأساسية لرفع مردودية الهكتار الواحد وتأمين إنتاج الحبوب بالولاية، تماشياً مع الأهداف المسطرة للموسم الفلاحي الحالي.